يونيو 2024

التطورات الأخيرة في مجال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: أبرز المستجدات في أفريقيا

النقاط الرئيسية

- تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التطورات العالمية والإقليمية الأخيرة ذات الصلة باستراتيجية الاتحاد الأفريقي العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخطة تنفيذها.
- تعكس التزام الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية بتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي من أجل مجتمعات مزدهرة وشاملة بما يتماشى مع تطلعات أجندة 2063.

مقدمة

يهدف الاتحاد الأفريقي من خلال استراتيجيته العشرية للاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي وخطة التنفيذ (2023-2032) إلى تهيئة بيئة مواتية وداعمة للاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي تساهم في مسار تنمية أكثر إنصافًا وشمولاً واستدامة للقارة الأفريقية. وتسعى الخطة إلى تعزيز هوية الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا وإبرازها والاعتراف بها من أجل توظيف إمكاناتها في تحسين نوعية حياة المواطنين وخلق فرص العمل اللائق وتيسير التمكين والحد من الفقر والتفاوت في مجالات الصحة والتعليم والنوع الاجتماعي والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية وتوظيف الابتكارات الاجتماعية والمساهمة في النهضة الثقافية الأفريقية.

ويتطلع الاتحاد الأفريقي إلى أفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وعلى التراث المشترك والقيم والأخلاقيات المشتركة، وتكون تنميتها نابعة من الشعوب، وتعتمد على إمكانات الشعوب الأفريقية، ولا سيما النساء والشباب. وتضع خبرة منظمة العمل الدولية الواسعة وولايتها الفريدة داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقاً منظمة العمل الدولية كشريك رائد في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وتمثل استراتيجية الاتحاد الأفريقي العشرية وخطة التنفيذ الخاصة بالاتحاد الأفريقي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إطار عمل حاسم يتماشى مع الاتجاهات العالمية والممارسات الجيدة في مجال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ومن خلال البناء على الإنجازات السابقة وتعزيز نهج منسق، فإن الاتحاد الأفريقي في وضع جيد للاستفادة من الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التطورات العالمية والإقليمية الأخيرة ذات الصلة باستراتيجية الاتحاد الأفريقي العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخطة تنفيذها. ويتم التركيز على الفترة التي تلت اعتماد ممثلي الحكومات و أصحاب العمل والعمال بالإجماع في مؤتمر العمل الدولي للقرار المتعلق بالعمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في يونيو 2022، والذي يتضمن بشكل خاص أول تعريف دولي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنشآت والمنظمات والكيانات الاخرى التي تضطلع بأنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية خدمة للمصلحة الجماعية و/أو العامة إستناداً إلى مبادئ التعاون الطوعي والمعونة المتبادلة والإدارة الديمقراطية و/أو التشاركية والإستقلال الذاتي والإستقلالية وإيلاء الأولوية للناس والغرض الإجتماعي على رأس المال في توزيع الفوائض و/أو الأرباح واستخدامها، فضلاً عن الأصول. وكيانات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني تنشد الجدوى والاستدامة على المدى الطويل وتتطلع إلى الإنتقال من الإقتصاد غير المنظم إلى الإقتصاد المنظم. وهي تنشط أيضاً في كافة قطاعات الإقتصاد وتضع موضع التنفيذ مجموعة من القيم المتأصلة في سير عملها والمتوافقة مع رعاية الناس والكوكب والمتمشية مع المساواة والإنصاف والتكافل والإدارة الذاتية والشفافية والمساءلة وتحقيق العمل اللائق وضمان سبل العيش. وقد يشمل الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، بحسب الظروف الوطنية، التعاونيات والجمعيات والتعاضديات والمؤسسات والمنشآت الإجتماعية وجماعات المساعدة الذاتية وغيرها من الكيانات العاملة وفقاً لمبادئ الإقتصاد الإجتماعي والتضامني وقيمه.

المصدر: قرار منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (10 يونيو 2022)؛ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 281/77 المؤرخ 18 أبريل 2023، المعنون "تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل التنمية المستدامة".

التطورات العالمية

شكل قرار منظمة العمل الدولية نقطة تحول في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الدولي. فبالإضافة إلى تعريفه للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فقد نص القرار على

مبادئ توجيهية لمواجهة التحديات والفرص وحدد أدوار الحكومات والشركاء الاجتماعيين، فضلاً عن دور مكتب العمل الدولي. وعلاوة على ذلك، أشار القرار إلى أن منظمة العمل الدولية، إدراكًا منها لأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ولايتها منذ تأسيس المنظمة، قادت منظمة العمل الدولية تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الإجراءات المتعلقة بالمعايير. ومتابعةً للقرار، اعتمدت منظمة العمل الدولية في عام 2022 استراتيجية وخطة عمل (2023-2029) بشأن العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وهي تركز على تحسين فهم الحقائق والاحتياجات ذات الصلة وزيادة القدرات على تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي ومن خلاله بطريقة متسقة. ومن أجل زيادة التماسك في تعزيز العمل اللائق في مجال الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الدولي، تساهم منظمة العمل الدولية في فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي الذي شاركت في تأسيسه وتشارك في رئاسته.

وقد أدى اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 281/77 المؤرخ 18 أبريل/نيسان 2023، المعنون "تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل التنمية المستدامة"، إلى زيادة أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاعتراف به على الصعيد العالمي. وشجع القرار الدول الأعضاء والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلاً عن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية والإقليمية وبنوك التنمية على دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وللمساهمة في تنفيذها بفعالية، اعتمدت فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي خطة عمل استراتيجية (2024-2026)، مع التركيز على اتساق السياسات، والتعليم والبحث، والدعم المالي وغير المالي، والإحصاءات باعتبارها مجالات ذات أولوية.

تساهم الاستراتيجية العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخطة التنفيذ (2023-2032) بشكل كبير في تنفيذ قرارات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، والتي تستند إلى الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. ووفر المؤتمر الإقليمي لمنظمة العمل الدولية حول الاقتصاد الاجتماعي، واستجابة أفريقيا للأزمة العالمية في عام 2009، وأكاديميات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في المغرب (2013) وجوهانسبرغ (2015) أسساً مهمة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، لعب القادة الأفارقة أدوارًا رئيسية في وضع كلا القرارين. ومع تعديل الإطار المرجعي لفريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي مؤخراً، فإن اعتماد الاستراتيجية وخطة التنفيذ يمكّن الاتحاد الأفريقي من أن يصبح عضواً في فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي.

توفر العديد من المبادرات الدولية الأخرى للاتحاد الأفريقي فرصًا للتعاون وتبادل المعرفة بشأن تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي. في ديسمبر 2021، اعتمدت المفوضية الأوروبية خطة عمل جديدة بشأن الاقتصاد الاجتماعي. واعتمد مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المستوى الوزاري في يونيو 2022 توصية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والابتكار الاجتماعي بناء على اقتراح من لجنة العمالة المحلية والتنمية الاقتصادية. واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي توصية المجلس في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 بشأن تطوير الشروط الإطارية للاقتصاد الاجتماعي. تم إطلاق الشبكة الأيبيرية الأمريكية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في يناير 2024. وفي حين أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لم تشهد جهوداً إقليمية تقودها الحكومات بشأن الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي إلا أن هناك اهتماماً متزايداً على المستويين الإقليمي والقطري، كما نوقش في ورشة العمل الإقليمية لمنظمة العمل الدولية حول الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، والتي عقدت في يونيو 2024.

التطورات في أفريقيا

تتزايد مبادرات السياسات المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء أفريقيا. فقد سنّت كابو فيردي في عام 2016، والكاميرون وجيبوتي في عام 2019، وتونس في عام 2020 والسنغال في عام 2021 قوانين إطارية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي. ويجري العمل على وضع أطر وطنية في الجزائر والغابون ومالي والمغرب وجنوب أفريقيا وغيرها. وقد أكدت أحداث مهمة وقعت مؤخرًا على التزام القارة بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي. فقد جمع المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي الذي عُقد في داكار، السنغال في مايو 2023 قادة الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي. واعترف إعلان داكار للمنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي 2023 بأنه كان أول منتدى في أفريقيا، وكان حدثًا استثنائيًا لتدويل الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في القارة. وفي أعقاب ذلك، عُقد المنتدى الأفريقي الأول للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ForaESS) في ياوندي، الكاميرون، في مايو 2024، واعتمد قرارًا.

تستثمر منظمة العمل الدولية بعمق في دعم الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان الأفريقية استجابة للاحتياجات والفرص المحددة. وقد تم تحليل وتوليف نتائج الدراسات التي أجراها الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وكينيا ومدغشقر ونيجيريا وزامبيا. تم إطلاق موجزات منظمة العمل الدولية حول توفير الرعاية من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بما في ذلك موجز عن زمبابوي، في مؤتمر العمل الدولي في يونيو 2024. واعتمد المؤتمر قرارًا بشأن العمل اللائق واقتصاد الرعاية، والذي دعا بشكل خاص إلى تهيئة بيئة مواتية للكيانات المعنية بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. تتوفر وحدات التعلم الذاتي على الإنترنت للتوعية بشأن الاقتصاد

الاجتماعي والاقتصادي التي أعدتها منظمة العمل الدولية ومركز التدريب الدولي في تورينو التابع لها من أجل فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والسواحيلية وغيرها من اللغات.

تدعم منظمة العمل الدولية تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي ومن خلاله في جميع أنحاء القارة. ففي الكاميرون، تدعم منظمة العمل الدولية تطوير الإطار المؤسساتي للاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال تطوير ريادة الأعمال والتعاونيات النسائية في سلاسل القيمة الزراعية. في كوت ديفوار وغانا وكينيا ومالي ونيجيريا وأوغندا، تعمل مشاريع منظمة العمل الدولية على تسريع فرص العمل في مجال الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي ودعم الحد من عمل الأطفال من خلال كيانات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في سلاسل التوريد الرئيسية. وفي السنغال وكوت ديفوار ومالي، تعمل منظمة العمل الدولية مع تعاونيات المنتجين في مجال التحول إلى التكنولوجيا الخضراء. وفي كينيا، دعمت منظمة العمل الدولية تطوير استراتيجية التحول التعاوني الجديدة. أما في المغرب وتونس، فإن مشاريع منظمة العمل الدولية التي تستهدف كيانات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي للشباب والنساء والمجتمعات الزراعية تحقق نتائج مؤثرة. وفي سيراليون، تشارك منظمة العمل الدولية بنشاط في العمل التشريعي لتعزيز قانون التعاونيات. وفي إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا، تدعم منظمة العمل الدولية إدماج اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الاقتصادات المحلية من خلال الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي. أما في تنزانيا، فقد دعمت منظمة العمل الدولية رقمنة سجلات التعاونيات.

تعتبر النظم الإحصائية أساسية لرصد التقدم المحرز. وتدعم الأطر القانونية في بلدان مثل جيبوتي وكابو فيردي والسنغال وتونس تطوير إحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي، وغالبًا ما يتم ذلك من خلال فرض حسابات فرعية مخصصة. في عام 2023، قدم المؤتمر الدولي الحادي والعشرون لإحصائيي العمل التابع لمنظمة العمل الدولية خارطة طريق نحو المبادئ التوجيهية لإحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي. وناقش المؤتمر التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإحصاءات التعاونية على أساس الاختبار التجريبي، لا سيما في تنزانيا، وبدأ خارطة طريق نحو مبادئ توجيهية تتعلق بإحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي. ومن الآن فصاعداً، ستنشئ منظمة العمل الدولية فريقين عاملين تقنيين: أحدهما معني بإحصاءات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي بالتعاون مع فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي، والآخر معني بقياس المساهمة الاقتصادية للتعاونيات بالشراكة مع لجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها.

التطلع إلى الأمام

تمهد استراتيجية الاتحاد الأفريقي العشرية للاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي وخطة تنفيذها (2023-2032) الطريق لتحولات كبيرة في مشهد الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. يستلزم تنفيذ الاستراتيجية بفعالية تهيئة بيئة مواتية تتفق مع طبيعة الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي وتنوعه لتعزيز العمل اللائق واستخدام أقصى إمكانات كيانات الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي بما يتماشى مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وحقوق الإنسان الأخرى ومعايير العمل الدولية ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، فإن ضمان استفادة الكيانات والعمال في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية يتيح إجراء حوار اجتماعي من خلال المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال من أجل صياغة التدابير التي تؤثر مباشرة على كيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعمالها، وعند الاقتضاء، مع المنظمات ذات الصلة والممثلة لكيانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المعنية.

- **المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني**

وبناءً على ذلك، من المتوقع أن يساهم التنفيذ الفعال للاستراتيجية العشرية للاتحاد الأفريقي وخطة التنفيذ الخاصة بالاتحاد الأفريقي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي (2023-2032) بشكل كبير في التنمية المستدامة وتحقيق تطلعات أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وغيرها من جداول أعمال التنمية العالمية. وسيكون للتعاون المستمر بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والشركاء الآخرين دور محوري في ضمان أن تكون هذه التحولات فعالة ومنصفة ومستدامة.

معلومات الاتصال	مقر الاتحاد الأفريقي	منظمة العمل الدولية
	إدارة الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية (HHS) www.au.int/en/hhs	وحدة الاقتصاد التعاوني والاجتماعي والتضامني (COOP/SSE) www.ilo.org/coop

		www.ilo.org/sse